برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/COP/17/L.19

Distr.: Limited
30 October 2026
Arabic
Original: English

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الاجتماع السابع عشر

بيريفان، 19–30 أكتوبر/تشرين الأول 2026

البند 18 (أ) من جدول الأعمال

المسائل العلمية والتقنية الأخرى المتصلة بتنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي: التنوع البيولوجي وتغير المناخ

التنوع البيولوجي وتغير المناخ

مشروع مقرر مقدم من رئيس الفريق العامل الثاني

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقرر 22/16 المؤرخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024،

وإذ يعيد تأكيد الفقرة 8 من المقرر 33/10 المؤرخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، والفقرتين 3 و6 من المقرر 22/16،

وإذ يقرّ بأن فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتلوث، وشح المياه، وارتفاع منسوب سطح البحر، وتحمض المحيطات، والتصحر، وتدهور الأراضي، والأنواع الغريبة الغازية، وغيرها، هي أمور متلازمة ومترابطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتطلب معالجة عاجلة وبطريقة متسقة ومستدامة ومتوازنة، بغية تحقيق أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي[1] وغايات ومقاصد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي،[2]

وإذ يُقر أيضا بأن العمل المتسق يجب أن يضمن اتباع نُهج مراعية للمنظور الجنساني وقائمة على حقوق الإنسان، والإنصاف بين الأجيال، تمشيا مع مقرراته ذات الصلة، وأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة معترف به في القسم جيم من الإطار،

1- *يرحب* بالموجز الخاص بمقرري السياسات *لتقرير التقييم المواضيعي بشأن الروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة* ("تقييم الترابط") ويحيط علما مع التقدير بالموجز الخاص بمقرري السياسات لـ [*تقرير التقييم المواضيعي بشأن الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغيير التحويلي وخيارات تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي*] ("تقييم التغيير التحويلي")] [وتقييمات أخرى ذات صلة] الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وأهميتها بالنسبة للعمل المضطلع به بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ولتنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

[1] الأمم المتحدة، *مجموعة* المعاهدات، المجلد 1760، الرقم 30619.

[2] المقرر 4/15، المرفق.

2- *يشجع* الأطراف، والحكومات الأخرى على جميع المستويات، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، والمنظمات ذات الصلة، وأصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ خطوات لتعزيز وتنفيذ نُهج متكاملة وتآزرية للتنوع البيولوجي وعناصر الترابط الأخرى، بما في ذلك تغير المناخ، حسب الاقتضاء، وفقا للأولويات والظروف الوطنية؛

[3- [*يحيط علما*] [*يرحب*] بالفتوى رقم 31 الصادرة في 21 مايو/أيار 2024 عن المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن تغير المناخ والقانون الدولي والفتوى الصادرة في 23 يوليو/تموز 2025 عن محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ؛]

4- *يؤكد* أن تحقيق مهمة وغايات وأهداف الإطار، واتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة بشأن تغير المناخ، أمور مترابطة ارتباطا وثيقا، إذ يُعد كلاهما ركيزة أساسية لتجنب المزيد من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية؛

5- *يحيط علما* بالتقدم المحرز في إعداد مشروع الملحق الخاص بالمبادئ التوجيهية الطوعية للتصميم والتنفيذ الفعال لنُهج قائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث[3]، المُشار إليها فيما يلي بـ "المبادئ التوجيهية الطوعية"، المعنون "مبادئ توجيهية طوعية للتصميم والتنفيذ الفعال وتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تحقق منافع مشتركة فيما يتعلق بتغير المناخ"، والواردة في مرفق هذا القرار لمزيد من النظر فيها؛ كما يشير إلى ضرورة القيام بمزيد من العمل لتطوير مشروع الملحق المذكور، وفقا للمقرر 22/16؛

6- *يُقر* بأن مشروع الملحق بالمبادئ التوجيهية الطوعية الذي يجري إعداده هو مشروع طوعي وغير إلزامي، ويُعد مكملا للمبادئ التوجيهية الطوعية، ولا يكلف أطراف الاتفاقية أو أي اتفاقية دولية أخرى بأي التزامات جديدة؛

7- *يشجع* الأطراف والحكومات الأخرى على جميع المستويات، عند اتخاذ إجراءات لتحقيق الهدفين 8 و11 من الإطار، وكذلك الهدف 2 وغيره من الأهداف ذات الصلة، على ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص في أوضاع هشة، وأولئك الأكثر اعتمادا على التنوع البيولوجي:

(أ) النظر في الروابط المتبادلة والمنافع المشتركة المحتملة وأوجه التآزر المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ذات الصلة وغيرها من أدوات التخطيط الوطنية، بما في ذلك من خلال حفظ واستعادة السلامة الإيكولوجية ووظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها، بما في ذلك التفاعلات مع الحيوانات والنباتات البرية، وذلك وفقا للظروف والتشريعات الوطنية، حسب الاقتضاء؛

(ب) النظر في أهمية حماية وحفظ واستعادة وإدارة النظم الإيكولوجية والأنواع المهمة للتكيف مع تغير المناخ وتخزين الكربون الطبيعي وعزله كمنفعة مشتركة وتعزيزها؛

[(ج) النظر، حسب الاقتضاء ووفقا للظروف الوطنية، في استخدام خيارات الاستجابة التي جرى تقييمها في *تقرير التقييم المواضيعي بشأن الروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة* الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛]

[3] المقرر 5/14، المرفق؛ وانظر أيضا *سلسلة المنشورات التقنية رقم 93 لاتفاقية التنوع البيولوجي* للاطلاع على معلومات تكميلية.

8- *يشجع* الأطراف والحكومات الأخرى على جميع المستويات والمنظمات ذات الصلة، وفقا للأولويات والظروف والقدرات الوطنية، على الاستفادة من المبادئ التوجيهية الطوعية، بما في ذلك من خلال الضمانات الاجتماعية والبيئية الفعالة لتجنب المخاطر الاجتماعية والبيئية أو تقليلها، عند تصميم وتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة[4] و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث، مع الاعتراف بالمنافع المشتركة التي تعود على التنوع البيولوجي وسبل العيش؛

9- *يشجع* الأطراف، ويدعو الحكومات الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين والمؤسسات المالية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، عند اتخاذ إجراءات نحو تحقيق الهدفين 8 و11 من الإطار، وكذلك الأهداف الأخرى ذات الصلة، بما يتماشى مع الظروف والأولويات والقدرات الوطنية، على التصرف وفقا للمادة 20 من الاتفاقية وبما يتسق مع الهدف 19 لزيادة الاستثمارات بشكل جماعي من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام من خلال تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث والاستفادة من إمكانات الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية وفوائدها المتعددة المشفوعة بضمانات بيئية واجتماعية؛

10- *يدعو* ائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي وشركائه المؤسسيين إلى مواصلة إدماج الروابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ في برنامج عمله، بما في ذلك من خلال إعداد الأدوات والإرشادات اللازمة لدعم تنفيذ الإطار؛

11- *يحيط علما* باعتماد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس[5] لمؤشرات بيليم للتكيف،[6] ويشير، في ضوء الفقرتين 11 و12 من المقرر 2/CMA.5 الصادر عن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، إلى طبيعتها الطوعية وغير الإلزامية وصلتها المحتملة بتنفيذ الإطار، وذلك وفقا للظروف والأولويات والتشريعات الوطنية، حسب الاقتضاء؛

12- *يدعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى النظر في استخدام المؤشرات المستخدمة في إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، باعتبارها أساسا لرصد مساهمة التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية في التكيف مع تغير المناخ؛

13- *يدعو* الهيئات المعنية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[7] والأطراف فيها إلى النظر في استخدام المبادئ التوجيهية الطوعية لكي تدرج الأطراف التنوع البيولوجي و/أو الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية والضمانات الاجتماعية والبيئية في تدابير التخفيف والتكيف؛

14- *يشجع* مراكز دعم التعاون التقني والعلمي الإقليمية ودون الإقليمية على الاستفادة من المبادئ التوجيهية الطوعية في دعم الأطراف في تنفيذ الهدفين 8 و11 من الإطار؛

15- *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية دعوة الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات ذات الصلة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب، والمجتمع المدني، وغيرهم من المراقبين، لتقديم آرائهم

[4] وفقا للقرار 5/5 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

[5] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 3156، الرقم 54113.

[6] انظر FCCC/PA/CMA/2025/19/Add.2، المقرر 12/CMA.7، المرفق.

[7] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 3156، الرقم 54113.

وأفكارهم بشأن الوثيقة التمهيدية الموجهة لصناع السياسات، والمتعلقة بمشروع الملحق الخاص بالمبادئ التوجيهية الطوعية الوارد في مرفق هذا المقرر؛

16- *يطلب* أيضا إلى الأمينة التنفيذية تجميع تلك الآراء والأفكار، وإتاحة هذا التجميع إلى جانب دليل تمهيدي منقح لصنّاع السياسات بشأن مشروع الملحق بالمبادئ التوجيهية الطوعية للمشاركين في حلقة عمل ستُعقد بنظام هجين قبل فترة كافية من الاجتماع التاسع والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وذلك ليتسنى لهم النظر فيها ومناقشتها وتبادل وجهات النظر بشأنها، رهنا بتوافر الموارد؛

17- *يطلب كذلك* إلى الأمينة التنفيذية إتاحة تقرير عن حلقة العمل، والنسخة المنقحة من الوثيقة التمهيدية الموجهة لصناع السياسات لمشروع الملحق بالمبادئ التوجيهية الطوعية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية للنظر فيه خلال اجتماعها التاسع والعشرين، ومؤتمر الأطراف في الاتفاقية للنظر فيه خلال اجتماعه الثامن عشر؛

18- *يلاحظ* تلبية الطلب الموجه إلى الأمينة التنفيذية، المشار إليه في الفقرة 6 من التوصية 3/27 المؤرخة 24 أكتوبر/تشرين الأول 2025 عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛

19- *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية أن تقوم بما يلي، رهنا بتوافر الموارد:

(أ) أن تطرح القسم ثانيا من الوثيقة CBD/COP/17/11 لاستعراض الأقران من قِبل الأطراف، والحكومات الأخرى، والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب؛

(ب) أن تتيح نسخة مُحدَّثة من ذلك القسم للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل وقت كافٍ من اجتماعها التاسع والعشرين للنظر فيها خلال ذلك الاجتماع، بغية أن تحدد الهيئة الفرعية قائمة عملية بإجراءات محددة وواقعية تقع ضمن نطاق ولاية الاتفاقية، وتُسهم في تسريع تنفيذ الاتفاقية والإطار، دون فرض التزامات إضافية على الأطراف فيما يتعلق بتقديم التقارير، ودون وضع شروط جديدة أمامها للحصول على الموارد المالية؛

20- *تُقرُّ* بضرورة اتخاذ إجراءات على المدى القصير لدعم الهدفين 8 و11 من الإطار، ويشجِّع الأطراف على النظر، حيثما كان ذلك مناسبا ووفقا للظروف الوطنية والتشريعات والولايات الخاصة بكل طرف، في مبادرات تبدأ بمعالجة الروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛

21- *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية أن تواصل، رهنا بتوافر الموارد وتجنب تكرار الجهود، وبالتعاون مع فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو والبرنامج المشترك لبناء القدرات التابع لاتفاقيات ريو وأصحاب الحقوق وأصحاب المصالح، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والمنظمات والشراكات والمبادرات والائتلافات،[8] وأعضائها المعنيين، مواصلة السعي إلى تعزيز قدرات الأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك لتعزيز التعاون والاتساق السياساتي بغية تنفيذ اتفاقيات ريو، حسب الاقتضاء؛

[8] تشمل المنظمات والشراكات والمبادرات والائتلافات شراكة تسريع استراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لحفظ التنوع البيولوجي وشراكة المساهمات المحددة وطنيا والشبكة العالمية لخطط التكيف الوطنية وشراكة تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة من أجل تسريع التحول المناخي وشبكة أصدقاء التكيف القائم على النظم الإيكولوجية والشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث.

22- *يطلب أيضا* إلى الأمينة التنفيذية أن تتعاون مع الأمينين التنفيذيين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[9] بشأن تقييم وتعزيز ولاية فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو، وزيادة الشفافية والمشاركة بين الفريق والأطراف من خلال دعوة ممثلي مكاتب الهيئات العلمية والتقنية لاتفاقيات ريو للمشاركة في اجتماعات الفريق.

المرفق

مشروع ملحق للمبادئ التوجيهية الطوعية للتصميم والتنفيذ الفعال للنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث: دليل تمهيدي لصانعي السياسات

مبادئ توجيهية طوعية للتصميم والتنفيذ الفعال للنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث: دليل تمهيدي لصانعي السياسات

أولا- مقدمة

1- تشكل الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية جزءا من الاستجابات الفعالة والمتسقة للأزمات المترابطة، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ ومخاطر الكوارث، فضلا عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.[9] وقد اعتُرف بها كإجراءات يمكن اتخاذها للتصدي للتحديات المجتمعية والاقتصادية والبيئية بموجب جملة صكوك من بينها اتفاقية التنوع البيولوجي،[10] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا،[11] واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،[12] وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ويمكن لهذه الحلول أو النُهج، عندما تصمم وتنفذ جيدا، أن تدعم القدرة على الصمود واستعادة السلامة البيئية مع تعزيز جهود الرفاه المجتمعي نحو التنمية المستدامة.

2- وقد اعتُمدت المبادئ التوجيهية الطوعية لتصميم وتنفيذ منهجيات قائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بفعالية في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف المنعقد في عام 2018.[13] ونُشرت نسخة أكثر تفصيلا في عام 2019 بوصفها *سلسلة المنشورات التقنية رقم 93 لاتفاقية التنوع البيولوجي*. وهي توفر إرشادات واضحة عن كيفية إدماج النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بشكل فعال. وقد ينطبق الكثير من الإرشادات أيضا، بما فيها المبادئ والضمانات، على تخفيف آثار تغير المناخ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى. ومنذ عام 2019، حدثت تطورات جوهرية في السياسات الدولية والفهم العلمي، ولا سيما اعتماد إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[14]

---

[9] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1954، الرقم 33480.

[9] يتضمن المقرر 33/10 المتعلق بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ إرشادات للأطراف بشأن تنفيذ النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

[10] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1760، الرقم 30619.

[11] المرجع نفسه، المجلد 1954، الرقم 33480.

[12] المرجع نفسه، المجلد 1771، الرقم 30822.

[13] المقرر 5/14، المرفق.

[14] المقرر 4/15، المرفق

في عام 2022. ويهدف هذا الملحق إلى استكمال المبادئ التوجيهية الطوعية والمقررات ذات الصلة،[15] والاستجابة للتطورات الجديدة وإيلاء اهتمام خاص للحفظ والاستعادة في خضم مناخ متغير ولتنفيذ الضمانات تحقيقا للمنافع المشتركة من تخفيف آثار تغير المناخ بما يتماشى مع الهدف 8 من الإطار، وهو ما لا تغطيه المبادئ التوجيهية الطوعية.

3- وعرّفت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في قرارها 5/5 المؤرخ 2 مارس/آذار 2022، الحلول القائمة على الطبيعة بأنها إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، الطبيعية منها أو المعدلة، وحفظها واستعادتها واستخدامها المستدام وإدارتها، وهي إجراءات تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل فعال وقابل للتكيف، وتعمل في الوقت نفسه على توفير رفاهية الإنسان وخدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على الصمود ومنافع التنوع البيولوجي.

4- ويمكن فهم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج القائمة على النظام البيئي، والتي تتضمن منافع مشتركة للتخفيف من آثار تغير المناخ، على أنها إجراءات تحمي النظم البيئية وتحافظ عليها وتعيد تأهيلها أو تستخدمها وتديرها بشكل مستدام، مما يُسهم لاحقا في التخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز إزالة الكربون من الغلاف الجوي، بالإضافة إلى تحقيق فوائد للتنوع البيولوجي، مع الإقرار بأن جزءا كبيرا من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية يأتي من قطاعات أخرى. وفي المقرر 33/10 المؤرخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، دُعيت الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى إلى اتباع توجيهات محددة إزاء مختلف النظم البيئية.

ثانيا- الرسائل الرئيسية

5- توفر الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية العديد من المنافع الملموسة التي تدعم دعما مباشرا تحقيق الغايات والأهداف البيئية والمناخية والإنمائية العالمية، بما في ذلك الهدف 8 (بشأن التقليل إلى أدنى حد من آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي وتعزيز قدرته على الصمود) والهدف 11 (بشأن استعادة وصيانة وتعزيز مساهمات الطبيعة إلى لناس) من الإطار. ويعزز التنفيذ الفعال لهذه النُهج أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو، فضلا عن الأولويات البيئية والاجتماعية الأخرى، بما فيها أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.

6- ومن شأن دمج الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية في سياسات واستراتيجيات وميزانيات العمل المناخي، عند الاقتضاء، أن يعزز اتساق السياسات. ويمكن للاستراتيجيات الفعالة والقائمة على الحقوق والمستجيبة للمنظور الجنساني، والمقادة محليا والطويلة الأجل في رؤيتها أن تساعد في ضمان استمرار المساهمة المركزية لصحة النظم الإيكولوجية وسلامتها في القدرة على الصمود، والتنمية الصامدة للمناخ، وعمليات التحول العادل، طبقا للظروف والأولويات الوطنية، مع تشجيع الإنصاف.

7- ومن شأن الضمانات الاجتماعية والبيئية الملائمة للغرض المنشود، بما في ذلك الأطر اللازمة لتطبيقها ورصدها، أن تعزز المنافع المتعددة التي توفرها الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على الصمود ورفاهية الإنسان، مع تجنب المخاطر الاجتماعية والبيئية أو تقليلها إلى أدنى حد. وينبغي أن تتوافق ضمانات الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج

[15] المقررات 20/12، و5/14، و4/15، و22/16.

القائمة على النظم الإيكولوجية ذات المنافع المشتركة من إجراءات تخفيف آثار تغير المناخ مع المقررات الصادرة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.[16]

8- وتتسم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية بفعالية أكبر عندما تُحقق أهدافا متعددة، وعند وجود مشاركة الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، بما في ذلك المشاركة والدعم الواسع النطاق والهادف والمستدام من قِبل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والعلماء وأصحاب المصلحة. وستُساعد جهود التخطيط والتصميم والتنفيذ والحوكمة والرصد هذه على ضمان تحقيق النجاح في تحقيق منافع لكل من التنوع البيولوجي والمناخ. ويكون هذا أكثر فعالية عندما يتم تحديد وقياس المنافع والخدمات المتعددة عبر فترات زمنية مختلفة ولجهات فاعلة أو قطاعات مختلفة بشكل معقول. ومن المهم أيضا ضمان مراعاة منافع التنوع البيولوجي لسلامة النظم الإيكولوجية الطبيعية ووظائفها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستند هذه المنافع إلى عملية صنع قرار قائمة على الأدلة، بما في ذلك المعارف العلمية واحترام تنوع وجهات النظر العالمية ونظم المعارف. ويستند التصميم والحوكمة الشاملان القائمان على الحقوق إلى مبادئ أساسية، مثل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة،[17] والمساواة بين الجنسين، واحترام المعارف والثقافات والممارسات التقليدية.

9- ويمكن استكمال المبادئ التوجيهية الطوعية للتصميم والتنفيذ الفعال للنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث ومشروع الملحق الحالي استكمالا مفيدا بمجموعات أدوات مصممة إقليميا وثقافيا، وقد تكون خاصة بنظام إيكولوجي محدد أو بقطاعات محددة. ويمكن لمجموعات الأدوات السهلة الاستخدام والقابلة للتنفيذ أن تقدم إرشادات بشأن مواضيع مختلفة، مثل الضمانات ومعايير التصميم وتقييم المنافع المشتركة والاستعداد المؤسسي.

ثالثا- المبادئ والضمانات

10- ترتكز المبادئ التوجيهية الطوعية على مجموعة تتألف من 10 مبادئ وتسع ضمانات. وتعمل المبادئ بمثابة معايير رفيعة المستوى لتوجيه التخطيط والتنفيذ. وقد صيغت باعتبارها إجراءات تعزز ما يلي: (أ) القدرة على الصمود والقدرة على التكيف؛ (ب) الشمولية والإنصاف؛ (ج) النجاح على مستويات متعددة؛ (د) الفعالية والكفاءة. وتهدف الضمانات إلى منع الضرر الذي يلحق بالناس والطبيعة، وتيسير الشفافية وتعزيز المنافع المتعددة. ويمكن أيضا تطبيق المبادئ والضمانات الحالية، المصممة أساسا للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية والحد من مخاطر الكوارث، تطبيقا واسع النطاق على الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي يمكن أن توفر منافع مشتركة لتخفيف آثار تغير المناخ.

11- ويُحدّث مشروع الملحق الحالي الإرشادات المتعلقة بالضمانات الاجتماعية والبيئية الملائمة للغرض المنشود من خلال إدماج بعض المبادئ والضمانات الإضافية لضمان المنافع للتنوع البيولوجي من الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية المشفوع بمنافع مشتركة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وخاصة لتحقيق منافع التنوع البيولوجي وتعزيز الضمانات المقدمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.

[16] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 3156، الرقم 54113.

[17] تشير الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة" إلى المصطلحات الثلاثية الأجزاء، وهي "الموافقة المسبقة والمستنيرة"، "الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة" و"الموافقة والمشاركة".

12- وتشكل المبادئ والضمانات مجتمعة جزءا أساسيا من نُهج التصميم والتنفيذ الشاملة والتشاركية والموصوفة في هذا النص. وتنطبق مبادئ وضمانات التنوع البيولوجي الحالية[18] على جميع مراحل تصميم المشروع. ولا ينبغي اعتبار أي من هذه المبادئ أو الضمانات شرطا مسبقا لتقديم الدعم المالي أو التكنولوجي أو دعم بناء القدرات للبلدان النامية، وذلك بموجب المادة 20 من اتفاقية التنوع البيولوجي، أو المادة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو المادة 9 من اتفاق باريس.

13- وتُوفر المبادئ والضمانات الموضحة في هذا القسم نهجا مُيسّرا ومرنا لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، مع الاعتراف بأن البلدان قد ترغب في تكييف هذه المعايير وفقا لظروفها وأولوياتها. ولا يجوز فهم أي شيء في هذه المبادئ التوجيهية على أنه يُعدّل حقوق والتزامات الأطراف بموجب الاتفاقية أو أي اتفاق دولي أخرى.

1- مبادئ وضمانات إضافية لضمان المنافع العائدة على التنوع البيولوجي من تخفيف آثار تغير المناخ

14- عندما يكون تخفيف آثار تغير المناخ منفعة مشتركة مفضلة، فمن الضروري وضع مبادئ وضمانات إضافية لضمان أن تحقق الإجراءات التي يتعين اتخاذها كلا من أهداف المناخ والطبيعة وتتجنب التناقضات. وعندما تتبع البلدان هذه المبادئ والضمانات الطوعية، يتعين عليها ضمان التوافق مع التزاماتها، والقواعد والطرائق والإجراءات والمنهجيات المعتمدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ويتضمن الجدول أدناه أوصافا لكل من هذه المبادئ، بالإضافة إلى الضمانات المحتملة.

2- تعزيز الضمانات المقدمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب

15- استنادا إلى المبادئ والضمانات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الطوعية، وبما يتفق مع القسم جيم من الإطار، فإن المجالات التالية تستحق المزيد من الاهتمام:

(أ) *احترام نظم القيم المختلفة*. تجسد الطبيعة مفاهيم مختلفة لأناس مختلفين، بما في ذلك التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وأمنا الأرض ونظم الحياة. كما تجسد الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر مفاهيم مختلفة، مثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجية وهبات الطبيعة، ويعترف الإطار ويأخذ في الاعتبار نظم القيم والمفاهيم المتنوعة التي تجسدها الطبيعة، بما في ذلك التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وأمنا الأرض ونظم الحياة. وعلى سبيل المثال، تُخصص قيمة وحقوق جوهرية للطبيعة نفسها، بما في ذلك ضمن الأطر القانونية، على سبيل المثال، في البلدان التي تعترف بنظرة عالمية تتمحور حول أمنا الأرض.[19،20] ويتجذر هذا الفهم في منظور مشترك للشعوب الأصلية يرى البشر جزءا من الطبيعة ولا يمنحهم امتيازات تفوق تلك الممنوحة للأجزاء الأخرى من أحد النظم الإيكولوجية. وعلى الرغم من أن الضمانات والأطر والمعايير القائمة تتناول في أغلب الأحيان حقوق

[18] أي تطبيق تقييمات الأثر البيئي في المراحل الأولى من تصميم المشروع ونظم الرصد والتقييم القوية؛ ومنع نقل المخاطر والآثار؛ وتجنب تدهور الموائل الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، وإدخال الأنواع الغازية، ونشوء أوجه ضعف أو تفاقمها في مواجهة الكوارث المستقبلية؛ وتشجيع وتعزيز وظائف وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛ والسعي إلى الاستخدام المستدام للموارد مع عدم تعزيز محركات تغير المناخ ومخاطر الكوارث.

[19] Cristina Espinosa, "The advocacy of the previously inconceivable: a discourse analysis of the Universal Declaration of the Rights of Mother Earth at Rio+20", *The Journal of Environment and Development*, vol. 23, No. 4 (December 2014).

[20] Haydn Washington and others, "Why ecocentrism is the key pathway to sustainability", *The Ecological Citizen*, vol. 1, No. 1 (2017).

الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومعارفها التقليدية، فهي لا تتناول بشكل مباشر جميع نظم القيم، مثل النظرات إلى العالم التي تتمحور حول أمنا الأرض؛

(ب) *احترام حقوق الانسان*. النُهج القائمة على حقوق الإنسان ضرورية لتحقيق شرعية الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية ونزاهتها وفعاليتها. وقد أُدرج هذا بالفعل في الضمانات القائمة، ولكن يوصى بمزيد من التعزيز بما يتماشى مع الإطار. ويعتبر ضمان حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المشاركة في هياكل الحوكمة وصنع القرار المتعلقة بالحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تؤثر عليهم أساسيا. كما يعتبر ضمان الشفافية وبناء الثقة ودعم التنفيذ المرن والشامل عناصر بالغة الأهمية لتوسيع النطاق بنجاح. ولتبديد الشواغل المتعلقة بالاعتراف بالقيم المتعددة للطبيعة وتوزيع المنافع والأعباء، ينبغي إدماج حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إدماجا كاملا في تصميم المشاريع وتنفيذها وحوكمتها، وينبغي لأصحاب الحقوق المشاركة بفاعلية وأمان في تصميم وتسيير أي عملية إنصاف مطلوبة، وذلك وفقا للتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية. وسيتضمن ذلك إيلاء الاهتمام للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وسيشمل ذلك أيضا الاهتمام بالحقوق العرفية، والحماية الثقافية، واتخاذ القرارات التشاركية، والتنفيذ التشاركي، والتواصل الشفاف، والتقاسم المنصف للمنافع. وحيثما تُقترح حلول من شأنها أن تؤثر على أصحاب الحقوق الحاليين، ستكون الإرشادات الموضحة في مشروع الملحق الحالي إرشادات ذات صلة.

رابعا- اعتبارات شاملة

16- فيما يتعلق بتجاوز المناخ، ومع ارتفاع درجات الحرارة، هناك حاجة ملحة إلى مناهج إدارة تكيفية لحفظ التنوع البيولوجي وإدارة النظام البيئي، بما في ذلك الحفظ الذي يعود بفوائد مشتركة على تغير المناخ وتربط المناطق المحمية والمحافظ عليها المجزأة، وتحافظ على الممرات البيئية وتعزز ترابط المناظر الطبيعية، والتخطيط المكاني الذي يدمج التنوع البيولوجي في صلب العملية. وتهدف الاعتبارات الواردة أدناه إلى استكمال تلك الواردة في المبادئ التوجيهية الطوعية فيما يتعلق بالنهج التدريجي للتصميم والتنفيذ.

1- توسيع النطاق

17- تشمل الممارسات الجيدة المتعلقة بتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره والحد من مخاطر الكوارث ما يلي: [21،22]

(أ) تحديد التكاليف والمنافع (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية) لمختلف النُهج في سياقات مختلفة، بما في ذلك على مدى فترات زمنية مختلفة أو بالنسبة لجهات فاعلة مختلفة؛

(ب) معالجة العوامل التي تتيح النجاح والحواجز التي تحول دون توسيع النطاق، من خلال الرصد المنهجي والتقييم والإبلاغ عن الفعالية والكفاءة؛

(ج) اعتماد نُهج متكاملة لتوسيع النطاق، ومواءمة تدابير السياسات والحوافز والتمويل والضمانات، وإدراج التخطيط الإقليمي؛

(د) تطبيق الضمانات والمعايير والمبادئ التوجيهية الملائمة للغرض المنشود؛

[21] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *الحلول القائمة على الطبيعة: الفرص والتحديات لتوسيع النطاق* (نيروبي، 2022).

[22] European Environment Agency, *Scaling Nature-based Solutions for Climate Resilience and Nature Restoration* (Publications Office of the European Union, 2023).

(هـ) التمكين من اتخاذ الإجراءات الفعالة التي تنفذ بقيادة محلية وتوسيع نطاق المبادرات المحلية القائمة وتنسيقها، مع توفير الضمانات المصممة لتناسب المخاطر والأوضاع، في تنفيذ النهج الاحترازي.

(و) تطبيق عملية صنع القرار القائمة على الأدلة والاعتراف بالعلم وغيره من نظم المعرفة كمحركات للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية؛

(ز) إدماج المعارف التقليدية وجهود الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

(أ) الاعتراف بالمعارف التقليدية وجهود الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واحترامها

18- يُعدّ الاعتراف بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية واحترامها، وتقدير جهود الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أمرا بالغ الأهمية لنجاح تصميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية وتنفيذها وتوسيع نطاقها. وتتضمن الإجراءات الرئيسية ما يلي:

(أ) التمثيل والمشاركة العادلة والشاملة والفعالة والمراعية للاعتبارات الجنسانية للشعوب الأصلية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب في مرحلة التصميم وطوال فترة تنفيذ المشروع، وضمان التعاون بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها وإتاحة تولي زمام الأمور على المستوى المحلي. ويمكن تيسير ذلك من خلال تطوير أو تعديل الأطر السياساتية والتشريعية التي تمكن المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن تسهيل جهودها الرامية إلى معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ويستند هذا الاعتبار إلى المبدأ 4 من المبادئ التوجيهية الطوعية؛

(ب) تناول حقوق حيازة الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية، طبقا للتشريعات الوطنية، والاعتراف بدور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويواجه العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حيازة غير واضحة وغير معترف بها على الرغم من تمتعها بحقوق عرفية في استخدام الأراضي أو البحار، مما يقوض قدرتها على تنفيذ الإجراءات التي تبدد شواغل التنوع البيولوجي والمناخ وتبني القدرة على الصمود داخل أراضيها التقليدية. وإذا تركت هذه المسألة دون معالجة، فقد تؤدي التدخلات الخارجية إلى تفاقم مشكلة مصادرة الأراضي[23] أو خلق حالة من عدم اليقين بشأن ملكية الأراضي. وتستند هذه الاعتبارات إلى الضمانة 9 من المبادئ التوجيهية الطوعية؛

(ج) بناء جسور بين مختلف نظم العلوم والمعارف بالاستناد إلى أفضل الممارسات في المنتديات القائمة، مثل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويُنقل جزء كبير من المعارف التقليدية شفويا ويرتبط بسياق محدد. ولهذا السبب، يجب العناية والاهتمام بسيادة البيانات عند إدراج هذه المعارف إلى جانب النتائج العلمية.[241] ويمكن للسياسات المتعلقة بسيادة البيانات أن توفر أطرا ينبغي للأطراف استخدامها للاستخدام الأخلاقي للبيانات للنهوض بالرفاه الجماعي للشعوب الأصلية ومنع الاستخدام غير القانوني للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.[25]

[23] Laura Notess and others, *The Scramble for Land Rights: Reducing Inequity between Communities and Companies* (Washington, D.C, World Resources Institute, 2018).

[24] انظر www.gida-global.org/care.

[25] Stephanie Russo Caroll, Tahu Kukutai and Maggie Walter, "Indigenous data sovereignty" in *The Indigenous World 2021*, 35th edition, Dwayne Mamo and others, eds., (International Work Group for Indigenous Affairs, 2021).

(ب) تعميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية

19- لا يمكن للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية أن تحقق إمكاناتها التحويلية الكاملة إلا لدى تعميمها في أطر الحوكمة والسياسات المناسبة ودعمها بنظم التخطيط والرصد والشفافية الشاملة. وعند تفعيل الإطار، يمكن للحكومات على جميع المستويات أن تضمن دمج النُهج من خلال التخطيط المتسق لاستخدام الأراضي والبحار، حسب الاقتضاء، ومواءمة ميزانية التنوع البيولوجي المناخي، والاستراتيجيات المكانية. وقد نفذت العديد من الحكومات برامج وأطر لتقديم حلول قائمة على الطبيعة و/أو نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية مع منافع تخفيف آثار تغير المناخ، على سبيل المثال، عن طريق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والتي يمكن تعلم دروس منها. ويمكن للحكومات أن تدمج هذه النُهج، وهي تفعل ذلك بشكل متزايد، في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وخطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيا، وغيرها من الخطط والاستراتيجيات الوطنية، حسبما يقتضي الأمر، وذلك أيضا بغية تعزيز التعاون ونُهج السياسات والتخطيط المتكاملة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بطريقة تتسق مع الظروف والأولويات الوطنية. وسيساعد تعزيز التعاون بين الوزارات المسؤولة من الاستفادة من أوجه التآزر وضمان التوافق بين البرامج أو الأطر المختلفة وتجنب تكرار الجهود.

(ج) إذكاء الوعي وتنمية القدرات

20- يشكل تبليغ المنافع المتعددة للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية إلى جمهور واسع عنصرا بالغ الأهمية لاستيعابها واستدامتها. ومن الضروري أيضا فتح أو توسيع سبل للتمويل. وسيساعد فهم احتياجات مختلف مجموعات أصحاب المصلحة من المعلومات والاتصالات على ضمان التواصل الفعال، وبناء قاعدة معرفية مشتركة، وإذكاء الوعي وتعزيز القدرات وفقا للإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لبناء القدرات وتنميتها.[26] وتعمل العديد من المنظمات والشراكات والمبادرات والتحالفات على إذكاء الوعي وبناء القدرات أو على توفير منابر لتبادل المعارف.[27]

2- اتباع نهج تدريجي في التصميم والتنفيذ

21- تقدم المبادئ التوجيهية الطوعية نهجا تدريجيا مصمما لتحقيق أهداف التكيف والحد من مخاطر الكوارث. ويُسلّط الضوء أدناه على بعض الاعتبارات الإضافية لكل خطوة من الخطوات، بما في ذلك للمبادرات الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ.

الخطوة ألف: فهم النظام الاجتماعي والإيكولوجي

22- من المهم استكشاف عدة قضايا عند تحديد التحدي الذي يتعين التصدي له وتحديد أهداف لمبادرة جديدة، على النحو الوارد أدناه:

[26] المقرر 8/15، المرفق الأول.

[27] لتيسر مبادرات مثل شراكة تسريع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وشراكة المساهمات المحددة وطنيا، والشبكة العالمية لخطط التكيف الوطنية، وشراكة تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة لتحقيق تحول مناخي متسارع، وشبكة أصدقاء التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، والشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن أعضائها، بناء القدرات، ولا سيما للبلدان النامية وتساعد على زيادة الوعي والفهم لآثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي، بسبل منها تبادل الدروس المستفادة من تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية.

(أ) يجب تحديد تاريخ النظام الاجتماعي والإيكولوجي المستهدف، ودوافع تغير النظم الإيكولوجية، ومعدل انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن فقدان النظم الإيكولوجية أو تدهورها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا مراعاة أثر سيناريوهات المناخ المستقبلية على معدل تغير النظم الإيكولوجية. وسيدخل هذا التقييم في الأنشطة المحتملة التي سيُضطلع بها تحت الخطوة دال؛

(ب) فيما يتعلق بالسياق الاجتماعي، يجب أن يؤخذ في الاعتبار كل من اعتماد الوظائف والصناعات وسبل العيش والثقافات المحلية على النظم الإيكولوجية الطبيعية والمدارة، وتدمير النظم الإيكولوجية، والحواجز التي تحول دون حفظ وحماية واستعادة النظم الإيكولوجية وإدارتها المستدامة، وتطلعات السكان المحليين؛

(ج) من الضروري تحديد كيفية تقاسم المنافع ومع من يجري تقاسمها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بحقوق الكربون وحيازة الأراضي والبحار واحترامها، حسب الاقتضاء، فضلا عن المواقف المحلية تجاه المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

الخطوة باء: تقييم مواطن الضعف والمخاطر

23- تركز الخطوة باء على ضعف الطبيعة والناس أمام تغير المناخ ومخاطر الأحداث الخطرة. ويشكل التواصل المبكر مع أصحاب المعارف التقليدية وإدراج معارفهم في التقييمات المتعلقة بالضعف أمام بتغير المناخ والمخاطر المناخية، مع الاحترام الكامل لسيادة المعارف والبيانات، عناصر ضرورية.

24- وتشكل الضمانات الاجتماعية والبيئية أدوات بالغة الأهمية لدعم فهم المخاطر والحد منها. وتشمل الضمانات البيئية التصدي لمخاطر الآثار السلبية لتدابير تغير المناخ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك سلامة النظم الإيكولوجية، وتقييم أثر تغير المناخ في المستقبل على قدرة تخزين الكربون للنظم الإيكولوجية والحد من أخطار عكس تخفيضات الانبعاثات وعمليات إزالتها التي قد تنجم عن الظواهر الشديدة أو الأثار المناخية الأبطأ حدوثا.

الخطوة جيم: تحديد الخيارات المتاحة للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية

25- لتجسيد الإطار، ستحتاج الخطوة جيم إلى استيعاب الحلول الفعالة والمنصفة والقابلة للتوسع والقائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية. وينبغي تحديد العوائق المحتملة التي تعوق الفعالية والمنافع المتعددة المستمدة من كل خيار متوخى الآثار الأوسع نطاقا لكل خيار. ويمكن أن تتضمن الإجراءات الرئيسية لتحديد خيارات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، حسب الاقتضاء، ما يلي: (أ) تحديد خيارات واسعة للعمل، استنادا إلى الخطوة ألف؛ (ب) استكشاف خيارات محددة مختارة في مناطق جغرافية مماثلة (على سبيل المثال من خلال دراسات الحالة)؛ (ج) العمل مع مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين المعنية لتحديد الخيارات المفضلة.

الخطوة دال: إعطاء الأولوية للخيارات وتقييمها وانتقاؤها

26- ينبغي النظر في بعض المعايير الإضافية عند إعطاء الأولوية لخيارات العمل وتقييمها التي تؤدي إلى منافع مشتركة عائدة عن تخفيف آثار تغير المناخ (الإجراء الرئيسي (أ) من المبادئ التوجيهية الطوعية). وقد تتضمن المعايير منافع التكيف والحد من أخطار الكوارث كأولوية أولى؛ وإمكانات التخفيف؛ والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ والقدرة على التنفيذ على المدى الطويل.[28،29] ويمكن استخدام أساليب بسيطة نسبيا لاستخلاص

[28] Sara M. Leavitt and others, *Natural Climate Solutions Handbook: A Technical Guide for Assessing Nature-Based Mitigation Opportunities in Countries*, 2nd ed. (Arlington, The Nature Conservancy, 2021).

[29] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحلول القائمة على الطبيعة لتخفيف آثار تغير المناخ (نيروبي وغلاند، 2021).

تقدير أولي لإمكانيات تخفيف حدة تغير المناخ لخيارات كثيرة. ويشكل الفهم الحالي لقدرة النظم الإيكولوجية على التكيف مع تغير المناخ (الخطوة باء) عاملا من عوامل تقييم جدوى كل خيار على المدى الطويل في تحقيق المنافع المشتركة لتخفيف آثار تغير المناخ. وستعتمد القدرة على التنفيذ على المهارات والمعارف الموجودة وفرص التدريب وإمكانية الوصول إلى الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لإتاحة التنفيذ عبر الزمن.

الخطوة هاء: تصميم المشاريع وتنفيذها وتوسيع نطاقها

27- إلى جانب الإجراءات الرئيسية المحددة في المبادئ التوجيهية الطوعية، ستحقق الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية أيضا نجاحا أكبر عندما يُعترف بنظم المعارف المتنوعة ويجري دمجها. وقد يكون من المفيد بوجه خاص إدماج المعارف التقليدية في عمليتي التصميم والتنفيذ.[30] وحينما يتعلق الأمر بالمنافع المشتركة لتخفيف آثار تغير المناخ، سيتعين الاهتمام بالضمانات التي تركز على الكربون والمفصلة في الجدول أدناه في مرحلتي التصميم والتنفيذ.

28- ويتمثل أحد المسارات الواضحة لتوسيع النطاق في إدراج الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية في المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية، وغيرها من الخطط الوطنية. وتتمثل خطوة أولى في تحديد إمكانات المنافع المشتركة، بما في ذلك للتنوع البيولوجي وسلامة النظم الإيكولوجية وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث، ويتم ذلك في أغلب الأحيان من خلال التحليل والتخطيط المكانيين. و يتطلب توسيع النطاق توفير وسائل تنفيذ كافية لجميع الأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، وكذلك الأطراف ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمثل توسيع النطاق أيضا فرصة فريدة لتعزيز الاستثمار من جانب القطاع الخاص والاستثمار المتعدد الأطراف من أجل التنفيذ، فضلا عن كونه حافزا لتطوير التكنولوجيا المتعلقة بالتكيف وحفظ الطبيعة والاستخدام المستدام والحد من المخاطر.

الخطوة واو: آليات الرصد والتقييم الشاملة والشفافة

29- تهدف الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية إلى تحقيق منافع متعددة تساعد في التصدي للعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن ثم، يتعين أن تشمل أطر الرصد والتقييم المجموعة الكاملة من التدخلات، بما في ذلك المنافع المتعددة المقصودة، فضلا عن تتبع أي آثار سلبية. وينبغي قياس تخفيضات الانبعاثات وإزالتها والإبلاغ عنها طبقا للمقررات ذات الصلة الصادرة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

[30] Nathalie Seddon and others, "Understanding the value and limits of nature-based solutions to climate change and other global challenges", *Philosophical Transactions Royal Society B*, vol. 375, No. 1794 (March 2020).

مبادئ وضمانات إضافية تركز على الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي توفر منافع مشتركة لتخفيف آثار تغير المناخ

الموضوع	*المبدأ*	*الضمانة المحتملة*
المنافع المتعددة	إعطاء الأولوية للنُهج التي تتصدى للعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والسعي إلى تحقيق منافع للتنوع البيولوجي، والأمن المائي وخدمات النظم الإيكولوجية، والقدرة على الصمود، ورفاهية الإنسان، دون المساس بنوعية بيئة النظم الإيكولوجية التي تُطبق فيها (انظر أيضا المبدأ 10 من المبادئ التوجيهية الطوعية للتصميم والتنفيذ الفعال لنُهج قائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث). إعطاء الأولوية لحماية واستعادة وتحسين إدارة النظم الإيكولوجية وسلامتها الإيكولوجية والأنواع، بما في ذلك الحيوانات البرية، المهمة لدورة الكربون الكاملة، وخصوصا الأنواع والنظم الإيكولوجية الضعيفة والحساسة للمناخ. منح الأولوية للمنافع المتعلقة بالتكيف والحد من مخاطر الكوارث، مع اعتبار التخفيف من آثار تغير المناخ منفعة مشتركة، والتي تنشأ عن إدارة النظم الطبيعية بطريقة تعزز سلامتها الهيكلية ووظائفها. تعظيم أوجه التآزر وضمان مزيج متوازن من النهج المتبعة عبر مختلف المجتمعات والنظم البيئية المتنوعة.	التخطيط لتحقيق منافع متعددة ينبغي إعطاء الأولوية لإجراءات الحفظ والاستعادة الملائمة، كما ينبغي تصميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، التي توفر منافع مشتركة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ وتدعم الهدفين 8 و11 من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، مع مراعاة قدرتها على تحقيق فوائد متعددة. وقد يتضمن ذلك ما يلي: (أ) تقييم الفوائد والمخاطر والمقايضات المرتبطة بالإجراءات المختارة في سياق تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة، مع الأخذ في الاعتبار مدى هشاشة النظم الإيكولوجية؛ (ب) إجراء تحديد للأولويات المكانية يتضمن تحليلا للمخاطر والفوائد الاجتماعية والبيئية للإجراءات المقترحة، بما في ذلك السلامة الإيكولوجية والترابط بين النظم الإيكولوجية؛ (ج) السعي، على نطاق مساحات جغرافية أوسع، إلى تحقيق توازن بين الإجراءات التي تعطي الأولوية لفوائد ومجتمعات ونظم إيكولوجية متنوعة، بحيث لا تتركز الجهود حصرا على النظم الإيكولوجية والأنواع المهمة لدورة الكربون الكاملة؛ (د) التشاور مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بشأن مختلف الفوائد والمخاطر المعروفة والمقايضات عند المقارنة بين الإجراءات المقترحة، وذلك من خلال عملية تشاركية وشاملة تُحترم فيها مبادئ "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة"، كجزء من عمليات صنع القرار التشاركية.
الإلحاح وعدم إمكانية استرداد فقدان التنوع البيولوجي	ينبغي مراعاة الطابع الملح لأزمتي التنوع البيولوجي والمناخ، إلى جانب طول الفترة التي تبقى فيها غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. إن الإجراءات التي تمنع الانبعاثات أو تقللها، أو تعزز عمليات إزالة الكربون، مع حماية التنوع البيولوجي أو استعادته، بحيث يكون لها أثر فوري ومستمر ودائم، قد توفر فوائد أكبر من تلك التي تظهر نتائجها بشكل مؤقت أو على مدى زمني طويل.	**توقع النتائج المتعلقة بالكربون والتنوع البيولوجي بمرور الوقت** ينبغي اختيار الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تحقق فوائد مشتركة فيما يتصل بتغير المناخ استنادا إلى تقييم للنتائج المتوقعة، وذلك في الحالات التي تتوفر فيها مثل هذه المعلومات. كما ينبغي النظر في الفوائد التي تعود على التنوع البيولوجي وتقديرها. وينبغي أيضا أخذ التكلفة لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في الحسبان؛ إذ يمكن لهذا المؤشر، إلى جانب اعتبارات المرونة والسلامة الإيكولوجية، أن يساعد البلدان، على سبيل المثال، في

الموضوع	*المبدأ*	*الضمانة المحتملة*
	تجنب الوقوع في فخ إعطاء الأولوية للسرعة على حساب المرونة (انظر فقرة "السلامة البيئية والمرونة على المدى الطويل" أدناه). لا يمكن بأي حال من الأحوال اتخاذ الطابع الملح لأزمة المناخ مبررا لاختصار عمليات التشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أو التعجل فيها، أو الالتفاف عليها.	تحديد أنواع تدخلات الحفظ أو الاستعادة أو الإدارة الأكثر ملاءمة لمنطقة معينة. وعلاوة على ذلك، قد تتيح الاستجابات العاجلة في أعقاب الكوارث فرصا لتعزيز المنافع المرجوة للتنوع البيولوجي.
تجنب فقدان التنوع البيولوجي أولا	منح الأولوية لمنع المزيد من فقدان أو تدهور مخزونات الكربون في النظم البيئية الطبيعية، والعمل بالتوازي، حيثما تسمح الظروف الوطنية، على تعزيز استعادة النظم البيئية المتدهورة واستعادة مخزونات الكربون فيها. يرتبط هذا المبدأ ارتباطا وثيقا بمبدأ "الطابع الملح" ومبدأ "تحقيق فوائد متعددة" المذكورين أعلاه؛ فبينما تحدث الانبعاثات الناتجة عن تدمير نظام بيئي طبيعي بشكل فوري تقريبا، فإن إزالة الكربون من خلال الاستعادة الكاملة لمساحة مماثلة من النظام البيئي نفسه تستغرق عادة سنوات عديدة.	**تجنب فقدان التنوع البيولوجي أولا، ثم الاستعادة** عند النظر في استخدام الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تحقق فوائد مشتركة تتعلق بتغير المناخ، تظل الوقاية من الانبعاثات وخفضها في جميع القطاعات خطوة أولى جوهرية للمساعدة في منع فقدان التنوع البيولوجي، ولتعظيم فعالية هذه الحلول واستدامتها على المدى الطويل. وفي الحالات التي يُتاح فيها الاختيار بين تقليل الآثار السلبية على التنوع البيولوجي وخفض الانبعاثات من خلال منع فقدان النظم الإيكولوجية الطبيعية أو تدهورها (مثل إزالة الغابات)، وبين إزالة الانبعاثات من خلال استعادة هذه النظم، مع تساوي فوائد التخفيف في كلا الخيارين، ينبغي إعطاء الأولوية للحفاظ على مخزونات الكربون القائمة لتجنب المزيد من الآثار السلبية، وذلك قبل البدء في استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة. وبالمثل، عندما يمكن تحقيق فوائد مماثلة سواء عن طريق منع الفقدان أو التدهور، أو عن طريق استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، فإن النهج المفضل هو تجنب المزيد من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية. ولا يمكن اللجوء إلى التعويض إلا كخيار أخير، وذلك في الحالات التي تكون فيها تدابير الوقاية والخفض والاستعادة غير كافية أو غير ممكنة من الناحية التقنية.
منافع إضافية للتنوع البيولوجي	لا تحتسب إلا الفوائد المتعلقة بالتنوع البيولوجي وسلامة النظم البيئية، أو خفض الانبعاثات أو إزالتها، التي لم تكن لتتحقق لولا هذا التدخل (أي المنافع الجديدة الناتجة عن النشاط). يُعد مبدأ "الإضافة شرطا جوهريا في الحالات التي يتم فيها توليد أرصدة الكربون أو تداولها أو إلغاؤها؛ أما الحلول القائمة على الطبيعة أو النهج القائم على النظم البيئية التي تحقق فوائد	**ضمان نتائج التنوع البيولوجي والاعتراف بجهود الإدارة** في الحالات التي يتم فيها توليد أرصدة الكربون أو تداولها أو إلغاؤها، ينبغي تصميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي توفر منافع مشتركة في مجال التخفيف من تغير المناخ استنادا إلى تقييم صارم لمبدأ الإضافية، مع الالتزام بالمعايير المقبولة في أسواق الكربون والطبيعة، بما في ذلك تلك المتفق عليها في إطار اتفاق باريس. كما ينبغي منع حدوث أي انخفاض صافٍ في مخزونات

الموضوع	*المبدأ*	*الضمانة المحتملة*
	مناخية مشتركة دون أن تكون جزءا من نظام لأرصدة الكربون، فلا يلزم اعتبار "الإضافة" شرطا فيها، شريطة أن تحقق منافع مشتركة أخرى.	الكربون ضمن جميع مستودعات الكربون العضوي (سواء فوق سطح الأرض أو تحتها في النظم الإيكولوجية البرية، أو في المناطق الساحلية والمفتوحة وأعماق المحيطات في النظم الإيكولوجية البحرية)، مع ضمان تجنب الازدواج في احتساب الأرصدة وفقا لاتفاق باريس، بما في ذلك إجراء التعديلات المقابلة، حيثما كان ذلك منطبقا.
السلامة والصمود الإيكولوجيان على المدى الطويل	منح الأولوية للأنشطة التي يُرجح أن تكون فيها عمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها، وكذلك المنافع التي تعود من التنوع البيولوجي، طويلة الأمد، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية.	**تشجيع الاستدامة** ينبغي أن تُحقق الحلول القائمة على الطبيعة و/أو المناهج القائمة على النظام البيئي، والتي تُوفر منافع مشتركة للتخفيف من آثار تغير المناخ، نتائج طويلة الأمد. ويجب أن تحمي هذه الحلول التنوع البيولوجي والسلامة البيئية (حالة النظام البيئي، وتكوينه، وبنيته، ووظيفته)، وأن تحافظ عليهما وتُعيدهما إلى سابق عهدهما. ينبغي تصميم الإجراءات للحد من مخاطر الانتكاسات بما يتوافق مع أطر الحماية البيئية والاجتماعية المعمول بها والمطبقة على نوع النشاط ذي الصلة (مثل ضمانة كانكون f)، والتي تعني عادة معالجة الأسباب الجذرية لتدهور النظام البيئي والعوائق التي تحول دون استعادة النظام البيئي أو إدارته المستدامة. ينبغي تصميم الإجراءات لتعزيز مرونة النظام البيئي في مواجهة تغير المناخ، مع إعطاء الأولوية لاستخدام الأنواع المحلية المقاومة لتغير المناخ في عمليات الزراعة والاستعادة، ودعم تعافي النباتات والحيوانات المحلية والتفاعلات البيئية التي تدعم المرونة على المدى الطويل. ينبغي أن تكون أنظمة الرصد قادرة على تقييم أي انتكاسات، كما ينبغي أن تتضمن أنظمة حساب أو اعتماد الكربون والتنوع البيولوجي هوامش أمان لتغطية المخاطر المتبقية للانتكاسات.
تسرب الانبعاثات	تجنب تسرب الانبعاثات إلى موقع آخر، وتجنب إحداث آثار سلبية على التنوع البيولوجي في ذلك الموقع. ويمكن أن يحدث نقل الانبعاثات على المستويات المحلية والوطنية والدولية.	**تجنب الآثار السلبية لتسرب الانبعاثات وتأثيرها على التنوع البيولوجي** ينبغي تصميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية –التي توفر فوائد مشتركة في مجال التخفيف من تغير المناخ– بطريقة تضمن تجنب تسرب الانبعاثات (أي انتقالها من مكان إلى آخر). وفي الحالات التي تُستخدم فيها أسواق الكربون الدولية، ينبغي للجهات المعنية العمل وفقا للقرارات ذات الصلة بموجب اتفاق باريس، حسب الاقتضاء. وتشمل هذه الحلول ما يلي:

الموضوع	*المبدأ*	*الضمانة المحتملة*
		(أ) تعزيز حوكمة المناظر الطبيعية وتحديد مواقع أنشطة التخفيف كجزء من خطة مكانية متكاملة (انظر الهدف 1 من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي)؛ (ب) التعاون مع الأطراف التي تعتمد على تغيير استخدام الأراضي مع احترام مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ومراعاة السياقات الوطنية والإقليمية من أجل التصميم المشترك لسبل عيش بديلة ومسارات اقتصادية لا تؤدي إلى تسرب الانبعاثات أو إلى آثار ارتدادية، بما في ذلك معالجة الدوافع الكامنة وراء تدهور النظم الإيكولوجية؛ (ج) إجراء عمليات حسابية للتنوع البيولوجي والكربون على المستوى الوطني أو على النطاق المناسب بخلاف ذلك (سواء على مستوى المشروع، أو البرنامج، أو النطاق القضائي/الإداري، أو ضمن إطار متداخل)، مع مراعاة قدرات البلد المضيف والاتفاقيات الثنائية القائمة، وذلك لدمج حالات انتقال الانبعاثات على المستويين المحلي والوطني في النتائج الإجمالية؛ (د) تقدير المخاطر المتبقية لتسرب الانبعاثات على المستويات المحلية والوطنية والدولية؛ (هـ) خصم ما يُتوقع بقاؤه من تسرب للانبعاثات من نتائج التنوع البيولوجي والكربون في أنظمة المحاسبة أو منح الأرصدة، مع الإقرار في الوقت ذاته بأن فقدان التنوع البيولوجي الذي ينتقل إلى مكان آخر نتيجة لهذه العمليات لا يمكن تعويضه بشكل مباشر في موقع آخر.
الإنصاف، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان	اعتمد نهجا قائما على حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام وحماية مساهمات وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب، الذين يُعدّون فاعلين أساسيين في حماية التنوع البيولوجي واستعادته، وفي تنفيذ العمل المناخي. وينبغي مراعاة معارفهم التقليدية وأولوياتهم واحتياجاتهم، لضمان أن تكون الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ عادلة وشاملة وفعالة وقائمة على الحقوق.	**تعزيز النتائج المنصفة** ينبغي تصميم وتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية –التي تحقق منافع مشتركة فيما يتعلق بتغير المناخ مع مراعاة الحقوق والمنظور الجنساني، وذلك من خلال ضمان المشاركة والتمثيل الكامل والفعال والشامل والمراعي لنوع الجنس للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب، حيثما كان ذلك منطبقا. كما ينبغي تحديد وتقييم وتخفيف حدة الإجراءات التي تنطوي على مخاطر أو احتمالية حدوث مخاطر تتعلق بنزع الملكية، أو تقويض الحقوق، أو إغفال مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، أو عدم مراعاة تقاسم المنافع؛ وذلك من خلال آليات قوية لتلقي الشكاوى، وترتيبات لتقاسم المنافع، وعمليات رصد تتسم بالشفافية، وبما يتماشى مع الأطر القانونية للبلد المضيف والمعايير الدولية ذات الصلة. ولا ينبغي المضي قدما في أي

الموضوع	*المبدأ*	*الضمانة المحتملة*
		إجراءات ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلا بعد الحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة، ووفقا للتشريعات الوطنية وبما يتسق مع الصكوك الدولية. وفي الحالات التي يتعذر فيها تجنب المخاطر التي قد تواجه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أو النساء أو الشباب بشكل كامل، ينبغي إنشاء آلية ميسرة ومناسبة ثقافيا لتلقي الشكاوى ومعالجتها، بما يتيح لأصحاب الحقوق المتضررين طرح شواغلهم والحصول على الإنصاف طوال دورة حياة المشروع.